

باردو في 19 / 01 / 2017

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي حول التفويت في المساكن التابعة لصندوق التقاعد والحيطة إلى

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد

سيدي الوزير،

انعدت بقصر الحكومة بتاريخ 2 جويلية 2013 جلسة عمل وزارية انبثقت عنها التوصيات التالية :

- إقرار مبدأ التفويت في الرصيد العقاري التابع للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

- العمل على وضع برنامج واضح ومدقق بخصوص أولويات التفويت وإجراءات التنفيذ

- التنسيق مع وزارة املاك الدولة في إطار لجنة مشتركة لضبط وتحديد القيمة التجارية للعقارات

- تفعيل المنافسة في خصوص اختيار الهياكل الممولة لعملية التفويت والمشاركة في إنجازها عند

الاقتضاء

اين وصل تطبيق هذه القرارات بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على اتخاذها ؟ خاصة في ما يتعلق

بالمهارة الكائنة 48 نهج الكويت بالعاصمة والحال أن متساكنيها قد قدّموا مطالب لشراء الشقق التي

يسكنونها ولم يتلقوا ردا عنها؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير

ناجي الجمل

عضو بمجلس نواب الشعب

رقم الهاتف: 96214502



السجلات عدد 209 ع 5
17 مارس 2017
مجلس نواب الشعب مكتبه المركزي

وزير الشؤون الاجتماعية الى

وزارة الشؤون الاجتماعية كتابة الديوان بريد صادر عدد 16/27/166/ع.ب. بتاريخ 16 مارس 2017

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم

الموضوع : حول التفويت في المساكن التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

المرجع : مراسلتكم عد 65 دد بتاريخ 31 جانفي 2017.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتضمنة سؤالا كتابيا تقدم به النائب المحترم السيد ناجي الجمل، يتعلق بمآل القرارات الحكومية الخاصة بالتفويت في المساكن التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، أتشرف بإعلامكم أنه تبعا لجلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 02 جويلية 2013 التي أقرت مبدأ التفويت في الرصيد العقاري للصندوق تم ما يلي:

(1) بالنسبة لقرار التنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار لجنة مشتركة لضبط وتحديد القيمة التجارية للعقارات:

تم تكوين لجنة تضم ممثلين عن الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للقيام بالاختبارات لتحديد القيمة التجارية للعقارات المعنية بالتفويت، وينتظر الصندوق تقديم نتائج الاختبارات.

(2) بالنسبة لأسباب عدم تنفيذ قرارات جلسة العمل الوزارية المذكورة رغم مرور أكثر من 3 سنوات على صدورها:

تجدر الإشارة الى وجود عدد من الإشكاليات بخصوص عملية التفويت من بينها أساسا:

- صعوبات عقارية تتمثل في الحصول على رسوم عقارية لبعض العقارات التي مازالت مرسمة باسم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية من ناحية، وتسوية الوضعيات العقارية المتشعبة إما بالتراضي أو التقاضي من ناحية أخرى،
- صعوبة وخصوصية إجراءات التفويت في العقارات المعدة للأنشطة التجارية بالنظر لتعقدها باعتبار امتلاك المتسوغين لأصول تجارية،

- ضرورة تسوية وضعية المحلات المستغلة من طرف الهياكل العمومية والجماعات المحلية والمراكز الأمنية والمدارس الابتدائية....،
- ضرورة ايجاد حل لإعادة توظيف الأعوان المكلفين بالتصرف الإداري في الرصيد العقاري، من أعوان بستنة وتنظيف وحراسة بالأحياء السكنية والذين يتجاوز عددهم 250 عوناً.

(3) بالنسبة لقرار "العمل على وضع برنامج واضح ومدقق بخصوص أولويات التفويت وإجراءات التنفيذ" :

اعتباراً لمختلف هذه الإشكاليات والصعوبات ، وفي إطار السعي لتجسيم قرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 02 جويلية 2013 ، سيتم العمل على مواصلة التنسيق مع مختلف الجهات المعنية قصد فض الإشكاليات العقارية القائمة والانتهاء من الجرد الميداني للوضعيات الكرائية للمتسوعين وبحث صيغ التفويت وضبط القيمة التجارية للعقارات، مع إيجاد حلول عملية للوضعيات الاجتماعية الخصوصية التي لا تتوفر لديها مصادر التمويل لاقتناء الشقق.

(4) بالنسبة للعمارة الكائنة بـ 48 نهج الكويت بالعاصمة:

تجدر الإشارة إلى أن هذه العمارة تدخل في منابات الصندوق الوطني للتأمين على المرض ويتولى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التصرف فيها حالياً بمقتضى عقد تصرف بالوكالة، وأنها موضوع قضية تحيين (ملك أجنبى) منشورة لدى المحكمة العقارية بتونس وقد صدر فيها حكم بالتسجيل لفائدة الصندوق وذلك في انتظار أفراد شققها برسوم عقارية مستقلة .

والسلام

~~محمد الطربالسي~~
محمد الطربالسي

.....
نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.